

لجنة روابط المعلمين الرسميين تدعم المتعاقدين وتطالب بإطلاق المعتقلين

بذلك وزير التربية ، وتسجل تحفظها على مضامينها التي قد لا تتوافق مع مصالح المعلمين ، وتطالب بالاسراع في اصدار باقي المراسيم التطبيقية المتعلقة بالقانون التنظيمي لافراد الهيئة التعليمية ، وعلى راسها صندوق المعلم ، ومرسوم تحديد علاوة المديرين ، في المدارس الابتدائية والمتوسطة .

وتطالب اللجنة مكتب المعلمين الاسراع في لقاء الوزير لمعرفة الاسباب التي ادت الى ذلك .

٤ - تاييد المطالب الواردة في المذكرة ، وتطالب مكتب المعلمين ، بالضغط من اجل الاسراع في تنفيذها في ما يتعلق منها بالقطاع الابتدائي والمتوسط واهمها :

١ - رفع علاوة التعليم الى ٥٠ في المائة على كامل الراتب .

ب - انصاف المجازين الذين لا يمكن ان يتحملوا عدم تصنيفهم في التعليم الثانوي .

ج - استصدار قرار يحدد الدوام في التعليم الابتدائي والمتوسط الرسمي على غرار القرار ٨٢٠ .

عقدت لجنة المتابعة لروابط المعلمين في المدارس الابتدائية والمتوسطة الرسمية ، اجتماعا تدارست فيه قضية المعلمين المعتقلين ، وقضية المعلمين المتعاقدين ، وناقشت مضمون المذكرة المطالبة التي سلمها مكتب المعلمين الى وزير التربية عصام خوري ، اضافة الى عدد من الشؤون التربوية الاخرى ، وخلصت الى الاتي :

١ - تدين اللجنة الارهاب الصهيوني وعملية اعتقال المواطنين في « انصار » و « برجا » ، خصوصا وانهم في غالبيتهم من المعلمين . وتطالب المسؤولين في وزارة التربية ، العمل للافراج عنهم بدل قطع رواتبهم وتشريد عائلاتهم .

٢ - تدعّم اللجنة المعلمين المتعاقدين في مساعيهم الرامية الى تثبيتهم وتنفيذ القانون ٨٢/٢١ الخاص بهم ، ورفض مبدأ المباراة التصفوية واعتماد مبدأ الدورات التأهيلية .

٣ - لمناسبة صدور المراسيم التطبيقية المتعلقة بتناقص ساعات العمل ، وبيت المعلم ، ووسام المعلم ، تستغرب اللجنة عدم اطلاق مكتب المعلمين عليها قبل اصدارها كما وعد